المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان
P.C.H.R. LTD (Non - Profit)

تكلم بحرية

تكلم بحرية

2018

نشرة صادرة عن مشروع

دعم الحريات الصحفية الذي ينفذه المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

كلمة مدير
المركز الفلسطيني

الاستاذ راجي الصوراني/ المحامي

حرية الرأي والتعبير ككل الحريات الأخرى ينتزعها المواطن عبر نضال دؤوب ومثابرة وعمل تراكمي، ولا توجد سابقة أن منح الحاكم بإرادته الحرة هذا الحق، حتى في اعرق الديمقراطيات. والفلسطينيون فطروا على التوق للحرية، فلطالما دفعوا ثمناً باهظاً من أجلها في مواجهة قمع وقهر الاحتلال، حتى باتت الحرية من أسمى القيم في المجتمع الفلسطيني.

والحلم الفلسطيني في الحرية، لا يشمل فقط التخلص من نير الاحتلال، بل أيضاً ببناء دولة ديمقراطية تحترم الحقوق والحريات. ولا يمكن تصور مجتمع يتقدم نحو الديمقراطية دون حرية الرأي والتعبير، ودون العمل على كفالتها لكل المواطنين وبكل مكوناتها، بما يشمل حرية الرأي وحرية التعبير وحرية الوصول للمعلومات وحرية البحث العلمي.

من اليوم الاول لوصول السلطة الفلسطينية حرصت مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني على ضمان هذا الحق كما ينبغي، في إطار قانون منظم يعزز هذا الحق. ولكن ومع الاسف عملت السلطة وبشكل تدريجي على قضم هذه المساحة. وقد بلغت الأمور وضعاً كارثياً عندما تم اللجوء إلى حسم الخلافات بالسلاح، وما ترتب عليه من انقسام في السلطة الفلسطينية، وما تلا ذلك من تبادلية في شدة التقييد، والتي جعلت من انتهاكات حرية التعبير في الأحد عشر عاماً الماضية إحدى أبرز سمات الوضع الفلسطيني.

ولا يمكن لنا الخروج من دائرة التدمير الذاتي التي وضعنا فيها الانقسام إلا من خلال انهائه واتمام المصالحة، والعمل الجاد على اصلاح آثار الماضي، واعادة توجيه البوصلة الفلسطينية نحو التحرر وبناء مجتمع ديمقراطي فلسطيني حقيقي تحترم فيه الحقوق والحريات، وأولها حرية الرأي والتعبير.

نبذة عن مخرجات مشروع دعم الحريات الصحفية

ينفذ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان "مشروع دعم حرية التعبير للصحفيين الفلسطينيين ونشطاء الإعلام في قطاع غزة" بتمويل من الحكومة الكندية في الفترة ما بين سبتمبر ٢٠١٧ وحتى مارس ٢٠١٨، بواقع ستة شهور. استطاع المركز خلال فترة المشروع تنفيذ العديد من النشاطات والتي هدفت إلى التأثير في السياسيات وزيادة الوعي من أجل تعزيز ودعم الحريات الصحفية، وقد شملت النشاطات، بالإضافة إلى هذه المجلة، كل مما يلي:

أولاً

استقطاب ٧ شباب (منهم ٤ إناث) من كلا الجنسين كأصدقاء للمشروع، من أجل المساعدة في تنفيذ نشاطاته، وتنفيذ دورة بناء قدرات مكثفة لهم في موضوعات حرية التعبير والمعايير الدولية وكتابة المحاضر والبيانات واوراق الموقف ومهارات الضغط والمناصرة، تم تنفيذها في الفترة من ٤ إلى ١٢ أكتوبر ٢٠١٧.

اصدقاء مشروع دعم الحريات الصحفية

تغريد العمور

أنسام القطاع

علا أبو حليلو

محمد الهمص

محمد الديراوي

بتول مهرة

ظاهر العصار

ثانيا

عقد دورتين تستهدفان (٥٠) من الصحفيين ونشطاء الإعلام بهدف رفع وعيهم بالمعايير الدولية والمحلية لحرية التعبير وتعريفهم بحدودها وأبرز الانتهاكات التي ترتكبها السلطة الفلسطينية ضد حرية التعبير.

الدورة الأولى عقدت بتاريخ ٢٠- ٢١ سبتمبر ٢٠١٧ في استراحة اللايت هاوس

الدورة الثانية عقدت بتاريخ ٣٠- ٣١ أكتوبر ٢٠١٧ في استراحة اللايت هاوس

ثالثاً

توثيق أكثر من (٩) انتهاكات لحرية الرأي والتعبير خلال فترة المشروع والتي شملت اعتقالات واستدعاءات تعسفية والاعتداءات على الصحفيين واصحاب الرأي.

رابعاً

اصـــدار مراجعة قانونية لقانون الجرائم الإلكترونية في ضـــوء المعايير الدولية، وخاصـــة المتعلقة بحرية الرأي والتعبير، تم نشرها على موقع المركز سبتمبر ٢٠١٧.

خامساً

عقد حلقتي نقاش حول الحريات الصحفية في قطاع غزة:

حلقة النقاش الأولى عقدت بتاريخ ١٩ سبتمبر ٢٠١٧ تحت عنوان "مراجعة قانونية لقانون الجرائم الإلكترونية"

حلقة النقاش الثانية عقدت بتاريخ 0 نوفمبـــر ٢٠١٧ تحت عنوان "إطلاق الحـــريات الاعلامية يجب أن يكون أحد اولويات العمل على طاولة المصالحة"

سادساً

اصـــــــــدار (٤) أوراق موقف وبيانات حول العقبات أو الانتهاكات التي تواجه الحريات الصحفية.

سابعاً

إطلاق حملة لتعزيز الحريات الصـــــــــحفية وضد قانون الجرائم الالكترونية تناولت الانشطة التالية:

- تصميم ونشر (٦) فيديوهات قصيرة حول ابرز النصوص المنتهكة للحق في حرية التعبير في الفترة ما من ٨ وحتى ٢٢ يناير ٢٠١٨، أحدهم باللغة الإنجليزية تناول القانون بشكل عام.
- إطلاق هشتاج #إلغيه_يا_ريس لمطالبة الرئيس بإلغاء القانون، من ١٥ إلى ١٨ يناير.
- إطلاق سبوتات إذاعية لإلغاء قانون الجرائم الإلكترونية خلال اسبوعي الحملة من ٨ وحتى ٢٢ يناير ٢٠١٨.
- تنفيذ أربع حلقات إذاعية حول الحريات الصحفية كما يلي:

ثامناً

نفذ المركز (٤) حلقات إذاعية ضمن نشاطات المشروع تناولت حرية التعبير وحرية العمل الصحفي من عدة اوجه. وقد شارك في الحلقات الإذاعية صحفيين واصحاب رأي وقانونيين، ابرزوا خلال النقاش أهم المشاكل التي تواجه حرية التعبير والعمل الصـحفي، وسبل اطلاق الحريات وتعزيز دور الصحافة. وقد نفذت الحلقات كالتالي:

الحلقة الأولى | تم تنفيذها بتاريخ ٨ يناير ٢٠١٨ على إذاعة صوت الوطن تحت عنوان: "القيود المشـروعة على حرية التعبير"

الحلقة الثانية | تم تنفيذها بتاريخ ١١ يناير ٢٠١٨ على إذاعة "غزة FM " تحت عنوان: حريـة الوصـــــــول للمعلومات"

الحلقة الثالثة | تم تنفيذها بتاريخ ٢١ يناير ٢٠١٨ على " إذاعة الشـــعب" تحت عنوان: "الحريات على مواقع التواصل الاجتماعي"

الحلقة الرابعة | تم تنفيذها بتاريخ ٢٢ يناير ٢٠١٨ على إذاعة القدس تحت عنوان: "قانون الجرائم الإلكترونية"

تاسعاً

الحفل الختامي للمشروع والذي تضمن عرضاً لأبرز نشاطات ومخرجات المشروع.

تقرير صحفي: "بدناش نفضـــح حالنا" قيد مجتمعي يُفرض على الصحافة

إعداد/ علا حليلو

يواجه الصـــحفيون خلال عملهم العديد من العقبات، منها المجتمعية التي تقيد مســاحة الحرية الصـحفية المتاحة لهم.

وتقف العادات والتقاليد الســائدة في قطاع غزة في وجه الصـحفي حينما تتعلق مادته الصـحفية بقضـية اجتماعية حساسة، تثير حفيظة بعض الناس.

وقد يذهب مجهود الصحفي الاستقصائي هدراً، عندما يصطدم برئيس تحرير يمنع المادة الصحفية من النشر أو يحذفها، لخوفه من ردة فعل المجـتمع لأنها تـتعلق بالتحرش الجنسي مثلاً.

أما إذا نُشِرَت، وقرر أحد أصـحاب القرار أنها تثير بلبلة الرأي العام، فإنها ستحذف وربما توجه التهم للصحفي ويصل الأمر إلى الاعتقال.

وقد يمُنع أيضـاً من حق الوصول للمعلومة مثلما حدث مع الصـحفي الاستقصـائي محمد عثمان حينما صدر تعميم داخلي من وزارة الصـحة بمنع اعطائه أية معلومات.

الخوف أكبر القيود الذاتية

"تلقيت اتصـالات ناقدة كثيرة بسـبب تقرير تحدثت فيه عن زنا المحارم، واعتبر بعض القراء أن هناك موضـوعات سياسية أكثر أهمية متسـائلين :" مش ضايل الا هالموضـوع تحكي فيه " وفي كل مرة يكون الرد :" لازم نحكي". يقول حسن جبر، صحفي لدى صحيفة الايام.

ويعتقد "جبر" أن هناك أسـباباً عديدة للرؤية المحدودة لدى الناس عند النظر للقضـايا المجتمعية الحسـاسة، أهمها :" العادات والتقاليد، والتشـدد الفكري لدى بعضهم."

ويضـيف جبر :" الخوف من اقتحام هذه القضـايا من الصـحفي ذاته يلعب دوراً في تراجع الاهتمام بهذه القضايا المسكوت عنها، تحت بند: بدناش نفضح حالنا."

وحول حجة الرافضين لنشر هذه الموضوعات، رد جبر:" لا عيب في الحديث عن مشـاكل المجتمع، لأن تناولها يسـاهم في حلها وعلاجها، وعدم الحديث عنها يضاعفها."

ويرى أن عدم وجود قانون ناظم لعمل الصـحفيين يجعلهم عرضة للكثير من الانتهاكات والمضـايقات من جهات مختلفة في المجتمع الفلسطيني.

وعن مساحة الحرية المتاحة للصـحفيين، أرجعها جبر إلى شخصية الصحفي، فيقول:" إن كان جباناً ستقل مساحة حـريته أما إن كانت لديه القدرة علـى مواجهة المجتمع، ويملك قدراً من الثقة بالنفس بما يجعله يطـرق باب هذه القضايا، فستزداد مساحة الحرية لديه."

ويضـيف جبر :" في أحد المرات اتصـل بي شاباً متشـدداً يسـألني كيف أنشـر تقريراً عن "منقذات على البحر" فسـألته :اذا غرقت ابنتك، من تفضـل أن ينقذها فأنهى النقاش."

المنع من النشر أو سخط المجتمع

يعتبر أمجد ياغي، صحفي استقصـائي، أن العادات والتقاليد تفرض رقابة ذاتية للصـحفيين في التعامل مع القضـايا المجتمعية الحسـاسة، بل أن العادات تضـغط على مؤسسات الدولة ايضاً."

ويضـيف ياغي :" المؤسسـات الإعلامية تبتعد قدر الإمكان عن هذه القضايا التي قد تثير حفيظة المجتمع."

ويقول ياغي إنه على الرغم من حرصـة الدائم على الالتزام بالقانون، واستشـارة محامين، إلا أنه تعرض لانتقاد واسع بسـبب تقديمه تحقيق صحفي تناول التحرش بفتيات يبحثن عن وظائف.

كما ومنع له تحقيقاً آخـراً تحدث عن التحـرش بالأطفال، بدعوى أن هذه المادة تشـوه المجتمع، على الرغم من وجود ضحايا حقيقيين مسـجلين لدى المؤسسـات المختصة، كما يقول ياغي.

وبعكس الفئة التي ترى أن نشـر هذه التحقيقات يشـوه المجتمع ويضـعفه، فإن ياغي يرى أن الأهمية تكمن في معالجة القضية قبل أن تتفشى وتصبح ظاهرة، كما أنها تلفت النظر إلى أن هناك ضحايا تستحق الإنصاف.

وأشـار إلى وجوب الابتعاد عن المبالغة والالتزام بالمنطقية والموضوعية حتى لا يتشـابه ما يقدمه الصحفي الاستقصائي مع الصحافة الصفراء.

عرض الحقيقة مسؤولية اجتماعية

"هذا المجتمع لما بدو يحكي عن أهل متخابر بيوطي صوته" هذه النمطية التي وصفتها "أمل حبيب" وتعتقد أنها السبب في تلقيها انتقادات واسعة حول تقريرها الذي طرق ابواب ذوي متخابرين مع الاحتلال.

وتقول "حبيب"، التي تعمل في صحيفة الرسالة: " كان علي أن أذكر المجتمع بأنه لا تزر وازرة وزر اخرى".

وتجد "حبيب": "أن الانصياع للضغوط الاجتماعية بعدم طرح هذه القضية يتعارض مع المسئولية الاجتماعية في تقديم الدعم النفسي لهذه العائلات واعادة دمجهم بالمجتمع، ومشاركتهم الافراح والاتراح كما السابق."

وتعتقد "حبيب" أن هذه المسؤولية تحتم على الصحفي أن يقف على هذه القضايا مهما كانت درجة حساسيتها ومن الضروري طرق جدار الخزان قبل تفشيها.

حالة من المزاجية في التعامل مع القانون

ويرى محمد أبو هاشم، باحث قانوني في المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، أن المنظومة القانونية المتعلقة بحرية الرأي والتعبير ضبابية، تتضمن الكثير من العبارات الفضفاضة والتي تسمح بالتوسع في نطاق التجريم والمنع.

ولخص أبو هاشم الوضع القانوني الذي ينظم حرية التعبير بقوله: "كانت مشكلتنا الاساسية مع قانون المطبوعات والنشر حتى العام ٢٠١٧، بما تضمنه عبارات تحظر نشر ما يتعارض مع المسؤولية الوطنية والعادات والتقاليد وهي أمور لا يمكن تحديدها. ولكن الآن بتنا أمام قانون جديد أكثر شراسة وتقييدا لحرية الرأي والتعبير، وهو قانون الجرائم الإلكترونية لسنة ٢٠١٧."

وأضاف "إن محددات العادات والتقاليد والمسؤولية الوطنية الواردة من أكثر العقبات التي تواجه الصحفيين، فتحديد نطاقها لا يمكن التكهن به، وتعتمد بشكل كامل على السلطة التقديرية للقاضي، ولو نجا الصحفي من الملاحقة القضائية، فسيواجه الضغط المجتمعي، الذي قد يدفع الجهات السياسية لممارسة سلطتها في منع نشر التقرير أو سحبه."

ولفت أبو هاشم إلى أن النصوص الموجودة كافية لتقييد كل شيء، ولكن الأمر في النهاية يعتمد على ثقافة السلطة الحاكمة والقاضي عند تفسير هذه النصوص وتعيين حدودها، واصفاً: " نحن أمام حالة من المزاجية في التعامل مع الحريات الصحفية."

تقرير صحفي: العقبات التي تواجه الصـــحفي الاستقصائي ... أين تكمن؟؟

اعداد/ أنسام القطاع وتغريد العمور

تباينت التحديات التي تواجه الصـحفيين الاستقصـائيين بين صـــحفي و آخر، إلا أنها تمحورت جميعها في اطار التحديات والمعيقات التـــي تحول دون اكمال عملهم الاستقصـــائي على أكمل وجه، وكان أبرزها الحق في الحصـــول على المعلومات وصعوبة توافرها مما دفع بعض الصـحفيين إلى الاستعانة بعلاقاتهم الشـخصـية للحصول عليها.

وتعّرف الصـــحافة الاستقصـــائية بأنها ذلك العمل الصحفي الذي لا يقف عند الحدود الخارجية للظاهرة، بل يتجاوزها لمعرفة الحقائق حول اسبابها وظروفها وسبل التعامل معها.

يتناول التقرير آراء الصـــحفيين حول التحديات التي واجهتهم خلال مرحلة اعداد التحقيق الاستقصـائي وما بعد الانتهاء منه ونشره.

فادي الحسني، صحفي

الصـعوبات لا تنتهي، خصـوصاً مسـألة الحصـول على المعلومة والبحث والتمحيص والتقصـــي وجمع المعلومات وتحليل البيانات، فضلا عن استخدام معظم أدوات الاستقصـــاء في بعض التحقيقات، والتي منها التصـوير السـري أو تحليل العينات، أو تقمص الأدوار أو عمل استطلاعات الرأي لتكوين قاعدة بيانات.

وغالبا ما يواجه الصـحفي مشـاكل كثيرة بعد الانتهاء من التحقيق، وذلك بسبب انزعاج الأطراف ذات العلاقة بأية الظاهرة، وقد يصـل الأمر إلى رفع دعاوى قضـائية بحق وسيلة النشر أو الصحفي. وقد يتم التشهير بالصـحفي، واتهامه بأنه منتفع أو محسـوب على جهة يعمل لخدمة أجندتها.

ما من صـــــحفي عمل في هذا المجال، إلا وواجه مضـــايقات، خصـــوصاً من الحكومة، التي غالباً تعرض نفســـها بشـــكل ملائكي لا يخطئ ابداً. ولم تصـــل الحكومة بعد إلى الدرجة التي تعتبر فيها الصـــــحافة سلطة رابعة تمارس واجبها في كشـــــف الحقيقة وتصويب البوصلة وتصحيح المسار.

محمد الجمل، صحفي في جريدة الأيام

مجتمعنا غير مؤهل لتقبل نتائج الصحافة الاستقصـائية؛ ولذا يواجه العاملون فـــــي هذا المجال العديد من المشـاكل عند اصدار أي تحقيق استقصـائي. كما يواجه الصـــحفي العديد من العقبات، أبرزها عدم وجود قانون يكفل الحق في الحصـول على المعلومات، ولذا ينحصـر الوصـــول لها فيمن لهم معارف وعلاقات مع الجهات الرسمية.

وتظهر خطورة العمل الاستقصـــائي بعد نشـــره، حيث تقوم الجهات المتضـــررة من التحقيق، بتقديم شكاوى ضد الصـــحفي الاستقصـــائي، وهذا الامر حدث معي شخصـيًا، بعد أن نشـرت تحقيقاً يتعلق بالدواجن، والذي في أعقابه قدمت ثلاث شـــكاوى من تجار ومواطنين ضدي، وبتحريض من جهات رسمية.

مها شهوان صحفية في جريدة الرسالة

في بعض الأحيان تكون هناك صـعوبة في تجاوب بعض الشخصـيات في التعاطي مع التحقيق كونه يتخوف من أن يمس التحقيق به أو يسـبب له الضـرر، ولذا يكثر من الاستفسار حول دوافع التحقيق وكيف سيكون. أما عن المشـاكل التي تقع بعد نشـر التحقيق، تكون في الغالب من الفئة التي يســـــتهدفها التحقيق، حيث يعتبروها اتهاماً لهم. ويضـاف إلى ذلك، قيام بعض الشـخصـيات بنفي أقوالهم المنشورة لخوفهم من جهات عليا.

غالبا لا أجد صعوبات، كون لدي مصادر يمكنني الاعتماد عليها للحصـــول على المعلومة ويرجع ذلك إلى خبرتي فـي المجال والثقة المتبادلة بينـي وبينهم. هناك بعض الصـــحفيين يعطون نظرة سلبية عن العمل الصـــحفي، فكثير منهم يستخدم الاستقصـاء كاتهام وليس تقصـي للوصول إلى المعلومة الصـحيحة. ولذا، يجب على نقابة الصحفيين أن تقوم بعقد ورش توعوية بأدبيات وأهداف العمل الصحفي الاستقصائي.

محمد ابو هاشم، باحث في المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

هناك تغييب متعمد لسن قانون يحمي الحق في الوصول للمعلومات؛ بالرغم من وجود مشروع قانون أعد قبل سنوات. وغياب مثل هذا القانون المهم، جعل اتاحة المعلومات منحة من السلطة بدلاً من أن تكون حقاً.

والحقيقة أن تغييب القانون ليست المشكلة الوحيدة، لأن من خلال متابعتنا لسلوك السلطة في الضفة الغربية وقطاع غزة، لا يوجد احترام للقوانين. وبالتالي، نحن لسنا بحاجة فقط إلى قانون يحمي المعلومات، بل أيضاً إلى إرادة سياسية لمحاربة الفساد وتعزيز الشفافية، وحينها سيكون للعمل الصحفي قيمة حقيقية، وستمارس الصحافة دورها كسلطة رابعة.

وفق المعايير الدولية، المطلوب من السلطة توفير معلومات وافية بشكل استباقي عن كل نشاطات الحكومة بما فيها احصاءات مفصلة عن النشاطات والظواهر المختلفة، وتوفير مكاتب استعلام ومعلومات في كل المؤسسات الحكومية تؤمن للمواطنين وبإجراءات بسيطة وسريعة.

شيرين خليفة، صحفية في شبكة نوى

التسجيل والتصوير السري هو أحد أدوات الصحفي الاستقصائي لإثبات تجاوز معين، وهو أمر ما زال يثير جدلًا كبيرًا في جميع أنحاء العالم وليس فقط في فلسطين، ويظل التساوي قائما هل يجوز للصحفي فعل ذلك أم لا؟

اعتقد إنه يجب على الصحفي استخدام أدواته الأخرى وفي حال استنفدها واضطر إلى استخدام التسجيل والتصوير السري؛ فينبغي أن يكون ذلك ضمن الكثير من الضوابط لأننا نتحدث عن وسيلة به تجاوز بشكل أو بآخر؛ وينبغي عدم استسهال اللجوء لهذه الوسيلة. ونعاني من هذه الاشكالية في فلسطين حيث يستسهل البعض اللجوء إلى التسجيل السري دون أن يحاول اللجوء إلى أية أداة أخرى .

رغم الجدل الذي يدور حول التسجيل والتصوير السري إلا أنه لم يمنع بشكل كلي لما تقتضيه المصلحة العامة لأهمية هذا التسجيل، ولكننا بحاجة إلى الكثير من النقاش لنصل إلى ضوابط أكثر دقة تدفع الصحفي إلى التفكير ألف مرة قبل اجراء هذه الخطوة.

مقال رأي: الحياة الخاصة في ميزان المجتمع

بقلمي: بتول مهرة ومحمد الهمص

في خضم كل ما هو جديد، تأتي الينا التكنولوجيا لتجعل من عالمنا قرية صغيرة مرئية، بات فيها كل شيء مكشوفاً ومعروفاً، ولكن، يجول في البال سؤال متكرر يطرحه واقعنا الذي بات مباحاً، أين تبدأ الحياة الخاصة وأين تنتهي؟

نجد على مواقع التواصل الاجتماعي الكثير من الهجمات على شخص ما، نتيجة لفعل أو قول معين صدر منه يتعلق بحياته الخاصة، ونجد الكثير من الأحكام التي يصدرها رواد هذه المواقع على اخلاق وقيم هذا الشخص.

واذا أردنا التطرق الى الأسس التي بموجبها يعطي البعض أنفسهم حق التدخل في خصوصيات الآخرين والتطفل عليهم، نجدها أسس واهية، حيث يبررون هذا التدخل بالدين والعادات والتقاليد والشهرة.

قبل التطرق الى اشكاليات التعرض للحياة الخاصة، من الجدير تحديد مفهوم الحياة الخاصة، فبالتوازي مع مقولة "تنتهي حريتك عندما تبدأ حرية الآخرين"، فان الحرية الشخصية تعني حرية الفكر والمعتقد والسلوك في حدود عدم الاضرار بالغير بشكل مباشر وحقيقي. أنت حر باختيار أسلوب عيشك دون التعرض لأسلوب عيش غيرك، فحرية الحياة الخاصة تسمح بالاختلاف دون التعدي.

وعندما نبحث في ديننا الاسلامي عما يؤسسون عليه قيودهم، نجد فيه كل سماحة وتفهم للحياة الخاصة، وأنه يمنع انتهاك حرية الآخرين الشخصية، ويضع لهذا التدخل حدودا كثيرة.

ففي الآية "لا اكراه في الدين"، نجد أن الدين أعطى لكل شخص الحرية في اختيار مذهبه وعقيدته، وأعطاه الحرية أيضا لاختيار أي الطرق يسلك، فهل يمكن أن يعطينا الحرية في اختيار ديننا أو تركه ولا يعطينا الحرية في قول وفعل ما نشاء طالما لا نعتدي على الآخرين؟ كيف يمكن أن نمارس هذا التناقض رغم الأدلة القاطعة والبراهين الكثيرة بين أيدينا؟

الى جانب حجة الدين، يبرر البعض تدخله في حياة الناس الخاصة بالعادات والتقاليد. ونجد هنا الكثير من التناقض العقلي والواقعي، ففي كل دولة نجد فئات كثيرة ومتنوعة، وتختلف عن بعضها بالمذاهب والأفكار وحتى بطريقة النطق للكلام، فما بالنا بالعادات والتقاليد.

وعلى هذا القول، يأتي التساؤل صريحاً قوياً: لأي عادات وتقاليد نحتكم في أقوالنا وأفعالنا؟ إن الاختلاف أمر مهم لإعطاء المجتمع حيويته وكينونته، وما يميزه عن غيره من المجتمعات. وكلما زاد الاختلاف، زاد الازدهار وكثرت الأفكار، فهل من المنطقي والصحي أن يتفق المجتمع على عادات وتقاليد وأفكار واحدة؟

كما وتعتبر الشهرة أحد أبرز أسباب التدخل وأكبر الدوافع التي يدعيها الناس عند الخوض في حياة الأشخاص الخاصة، دون أي حدود.

"من مطالبنا القليلة جدا في هذا العالم ألا يتدخل أحد في حياتنا الشخصية"، يقول الفنان الأمريكي "آل باتشينو".

ويبرز هنا كيف يحول الناس حياة المشاهير إلى جحيم حقيقي، ومشاكل لا تنتهي، نتيجة للفضول المبالغ فيه والتدخل غير المبرر في حياتهم. إنها الأنانية المطلقة أن ترضي فضولك على حساب حياة غيرك، دون أي اعتبار للحد الفاصل بين الخاص والعام.

وبالتالي، نجد أن جميع المبررات التي يلجأ اليها الناس للتدخل في حياة الآخرين الخاصة بلا أساس أخلاقي أو منطقي. ويجب أن نتذكر دائما أنه من المعيب أن يصبح الإنسان عبدا لكل ما يقال ويكتب.

تنظيم حرية التعبير: سن القوانين أم التنظيم الذاتي

بقلمي/ ظاهر العصار، محمد الديراوي

تُعرف حرية التعبير بأنها القدرة على التعبير عن الآراء الخاصة, سواء عن طريق الكتابة أو الكلام أو اية طريقة أخرى مناسبة.

ويشمل هذا الحق أيضاً حرية تبادل المعلومات ونقلها داخل حدود الدولة وخارجها, دون فرض أي قيود غير ضرورية لحماية الأفراد أو المجتمع ككل.

ويظهر التساؤل حول كيفية تنظيم هذا الحق, أيكفي التنظيم الذاتي والثقافة المجتمعية أم لابد من وجود نص قانوني ينظمه ويفرض عقوبات على من ينتهكه؟

تختلف الأنظمة حول العالم في التعامل مع حرية التعبير, فمنها ما يفرض تنظيما قانونياً ينظم هذا الحق, ومنها من ترك الأمر للقيود الذاتية.

دولة السويد مثلاً, أخذت بفكرة التنظيم القانوني, وقد نجح الأمر في إطلاق الحريات العامة وتعزيز الثقافة المرتبطة بها. وها هي احتفلت في العام الماضي بمرور ٢٥٠ عام على اعتمادها لقانون حرية الصحافة العالمي الأول عام ١٧٦٦.

وبعد أن استقرت ثقافة احترام الرأي في السويد، استطاعت الوصول للمرحلة التي ألغت فيها الرقابة على المطبوعات وإعطاء الحق للكافة بالوصول للمعلومة. وساهم ذلك في خفض نسبة الفساد في المؤسسات بشكل كبير وتعزيز ثقافة حرية التعبير, حيث بات القانون جزءاً من الثقافة.

وبالمقابل أخذت الولايات المتحدة الأمريكية بفكرة التنظيم والرقابة الذاتية للفرد دون الحاجة لوجود نص قانوني ينظم ممارسة الحق في التعبير.

ولكن لم يبقَ الأمر على اطلاقه, فقد قيدت المحكمة العليا الامريكية الحق في التعبير عندما عرفت حرية التعبير بأنها: الحرية التي يستطيع فيها الفرد قول أو فعل ما يشاء باستثناء السلوكيات التالية: السلوكيات التي تمس بحريات الآخرين؛ الترويج للدعارة والمخدرات؛ حرق ورقة استدعاء التجنيد للجيش الأمريكي، حيث ظهرت حركة في الولايات المتحدة أثناء حرب فيتنام لرفض التجنيد، وعبروا عن ذلك بحرق أوراق الاستدعاء للتجنيد.

والحقيقة أنه لا يمكن تعميم أحكام فيما يتعلق بالاختيار بين التنظيم القانوني أو الذاتي. ومن المعروف أن مهام القانون إما تقنين عُرف قائم يمثل ثقافة مجتمعية, أو إدخال ثقافة جديدة على المجتمع لازمة لتطوره.

وبالتالي، فإن الدول التي استقرت فيها ثقافة احترام الرأي الاخر، يصبح فيها التنظيم الذاتي أمراً فعالاً ومنتجاً. وبالمقابل، فإن الدول التي لم تترسخ فيها ثقافة احترام الرأي ربما يلزمها قانون يساعد في فرض هذه الثقافة تمهيداً لترسيخها مع الوقت في المجتمع، للوصول في النهاية إلى مرحلة يصبح فيها القانون جزءاً من ثقافة المجتمع.

ربما يحتاج المجتمع الفلسطيني إلى قوانين تساعد في تكريس ثقافة حرية التعبير لدى السلطة، وثقافة احترام الرأي الآخر في المجتمع. وستساهم تلك القوانين مع الزمن في ترسيخ هذه الثقافة، وحينها سيصبح احترام حرية التعبير والرأي الآخر واقعاً وليس مجرد قوانين، لا تعدو أن تكون حبراً على ورق. وهذا الأمر يحتاج عمل دؤوب ومتواصل في نشر الوعي، دون الاكتفاء بسن القوانين.

المركز ورقة موقف صادرة عن المركز الفلسطيني ضمن نشاطات المشروع

في ضوء المراجعة القانونية: قانون الجرائم الإلكترونية ينتهك الحقوق والحريات ويجب الغاءه

نظم المركز الفلسطيني ورشة عمل حول الحريات الاعلامية في ضوء المراجعة القانونية التي اطلقها حول قانون الجرائم الإلكترونية تحت عنوان: "مراجعة لقانون الجرائم الإلكترونية الفلسطيني لسنة ٢٠١٧ في ضوء المعايير الدولية لحرية التعبير". وقد حضر الورشة نخبة من البرلمانيين والسياسيين والصحفيين والقانونين واكاديميين وقادة مؤسسات مجتمع مدني. وقد خلصت الورشة إلى عدة نتائج وتوصيات، كان ابرزها ضرورة وقف العمل بهذا القانون بشكل فوري تمهيداً لإلغائه. وقد سجل المركز ثمانية مآخذ اساسية عن قانون الجرائم الالكترونية وهي: عدم نص القانون على احترام الحق في حرية الرأي والتعبير؛ توسع القانون في التجريم، مخالفة القانون لمبدأ "مجرد قناة"، بما يهدد حرية التعبير والمشاركة السياسية؛ ضعف الصياغات القانونية واغفال التأكيد على عدم المشروعية ونية الاضرار؛ استخدام المصطلحات المبهمة والقابلة للتأويل بما يوسع نطاق التجريم؛ المبالغة في فرض عقوبات على الجرائم التي نص عليها، والتي وصلت للأشغال الشاقة المؤبدة وغرامة قد تصل إلى أكثر من ١٠ آلاف ديناراً أردنياً؛ العقاب على مجرد القصد دون اشتراط حدوث الفعل الإجرامي؛ تكليف غير مسؤولين بمسؤوليات جنائية خطيرة؛ عدم نص القانون على مدد تقادم خاصة لتحريك الدعوى في جرائم التعبير الالكترونية. وقد خلصت المراجعة إلى ٢٢ توصية تقود ضمنياً إلى إلغاء القانون بشكل كامل واستبداله بقانون آخر يراعي المعايير الدولية.

النتائج التي خرجت بها الورشة:

1-قانون الجرائم الالكترونية ينتهك حقوق الانسان الاساسية وخاصة حرية التعبير، ويقوض أي فرصة للتحول الديمقراطي في فلسطين.

2-المُشرّع الفلسطيني انتقى اسوأ النصوص العربية واضاف إليها اسوأ الافكار للخروج بقانون سيء جدا.

3-خالفت السلطة الفلسطينية التزاماتها على المستوى الدولي وخاصة العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وبالتحديد المادة ١٩.

4-طريقة وضع القانون والاسراع في اقراره ترجح نية مبيته واتجاه إلى قمع الحقوق والحريات وتقويض العمل الصحفي، ويعكسها ضعف الصياغات.

5-المجتمع الفلسطيني ربما في حاجة إلى قانون للجرائم الالكترونية يحميه، وليس قانون يحمي السلطة من المواطن، وبالتالي إذا اراد الرئيس استخدام صلاحياته الاستثنائية، فهذا يجب أن يكون لمصلحة المواطن.

6-هناك سوء تطبيق للقوانين من قبل النيابة العامة والقضاء، بما يضر بالحريات ويقوض الحريات الصحفية.

التوصيات:

1-وقف العمل بقانون الجرائم الإلكترونية إلى حين الغائه، واستبداله بقانون يحترم المعايير الدولية الملزمة للســـــلطة الفلسطينية.

2-ضرورة التعاون والتشـــــبيك بين مؤسســـــات المجتمع المدني للعمل من أجل الضـــــغط على صناع القرار والرئيس الفلسطيني لإلغاء القانون.

3-يجب أن يكون إلغاء القوانين المقيدة للحقوق والحريات من اولويات العمل في أي اتفاق قادم للمصـــــالحة، وعلى رأسها قانون الجرائم الالكترونية.

4-العمل على تنظيم العمل الاعلامي الالكتروني بما يوسع نطاق الحريات.

5-يجب أن يتم تدريب النيابة والقضاة على تطبيق القوانين المتعلقة بحرية الرأي والتعبير والمعايير الدولية ذات العلاقة، لمنع سوء التطبيق.

ورقة موقف صادرة عن المركز الفلسطيني ضمن نشاطات المشروع
اطلاق الحريات الاعلامية يجب أن يكون أحد اولويات العمل على طاولة المصالحة

في ظل اجواء المصالحة الفلسطينية، نظم المركز الفلسطيني حلقة نقاش بعنوان :"مستقبل الحريات الإعلامية في ضوء المصالحة الوطنية." وقد حضر حلقة النقاش نخبة من المختصين وصناع القرار والإعلاميين والسياسيين وأقطاب المجتمع المدني وأكاديميين ونشطاء الإعلام الجديد. وبدأ اللقاء بطرح محوري النقاش الرئيسيين وهما :١) أبرز العقبات التي تواجه الصحفيين ونشطاء الإعلام والتي تحول دون وجود صحافة حرة، تستطيع ممارسة دورها الرقابي؛ و٢) ما نحتاجه من أجل إعلام أفضل وصحافة حرة تمارس دورها كسلطة رابعة، قادرة على الانخراط في المشاكل الاجتماعية والثقافية وتمارس دورها في تقديم الحقائق وكشف الفساد ونشر الوعي. وتناول المشاركون حالة حرية الصحافة والانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون، والحالة السيئة التي وصلت لها الحريات الاعلامية في ظل الانقسام، وضرورة التخلص من ارث الانقسام وسياساته، واطلاق الحريات الاعلامية في المرحلة المقبلة. وأكد المشاركون على أهمية حرية الرأي والتعبير في دعم الديمقراطية والحريات والحقوق بصفة عامة، مؤكدين على دور نقابة الصحفيين في تعزيز وضمان حرية الإعلام.

النتائج التي خرجت بها حلقة النقاش:

1-الصحفيون والاعلاميون كانوا في عين العاصفة في ظل الانقسام، وتحملوا الى حد كبير تبعاته، وكانوا عرضة للانتهاكات المتواصلة بحقهم من قبل طرفي الانقسام.

2-علاج آثار الماضي بحاجة لوقت وارادة سياسية، لإصلاح ما دمره الانقسام خلال السنوات العشر الماضية.

3-يعتبر قانون الجرائم الالكترونية من أسوأ ما أنتجته مرحلة الانقسام الداخلي، على مستوى الحريات الاعلامية والصحفية.

4-كان هناك تغييب، عن عمد أو عن غير عمد، لفئة الشباب في الخطط والبرامج التي تنفذها المؤسسات الاعلامية، وغياب رؤية لكيفية التعامل مع هؤلاء الشباب، والاستفادة من الطاقات الكامنة لديهم.

5-رغم البدء بتنفيذ خطوات المصالحة، لم تتخذ السلطة خطوات من شأنها اطلاق الحريات العامة، وخاصة الحريات الاعلامية.

6-أخطر ما يواجه الحريات الاعلامية غياب الحق في الحصول على المعلومات.

7-السلطة الفلسطينية عليها التزامات دولية بموجب العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية باحترام حرية الرأي والتعبير، وهو ما لم تحترمه السلطة سواء من خلال عدم تعديل المنظومة القانونية المتعلقة بالحريات في ضوء هذا الالتزام، وأيضاً من خلال الممارسات القمعية لحرية الصحافة على الارض ومن خلال سن قوانين جديدة تخالف بشكل واضح هذه الالتزامات.

النتائج التي خرجت بها الورشة:

1-على حكومة الوفاق وضع الحريات الصحفية كإحدى أولويات العمل، و اطلاق الحريات الاعلامية وفتح المؤسسات الاعلامية التي أغلقت بفعل الانقسام.

2-العمل على اصلاح النظام القانون المتعلق بالحريات الاعلامية، بما يشمل ولا يقتصر على:

·الغاء كافة القوانين الماسة بالحريات التي صدرت في ظل الانقسام وخاصة التعديلات على قانون العقوبات الصادر من قِبل كتلة التغيير والإصلاح في قطاع غزة، وقانون الجرائم الإلكترونية الصادر كقرار بقانون من قبل الرئيس الفلسطيني في الضفة الغربية.

·اصدار المجلس التشريعي –حال التئامه- قانون يضمن وينظم الحق في الحصول على المعلومات، بما يؤمن الشفافية ويتفق مع المعايير الدولية الملزمة للسلطة الفلسطينية.

·تعديل قانون المطبوعات والنشر بما يتفق مع المعايير الدولية الملزمة للسلطة الفلسطينية.

3-على المجتمع المدني تشكيل لوبي ضاغط على السلطات للرفع من شأن الحريات الاعلامية والصحفية.

4-اشراك الشباب في الخطط الاعلامية وادماجهم في برامج وخطط منظمات حقوق الانسان ومنظمات المجتمع المدني.

5-على الصحفيين والمؤسسات الاعلامية التعاون وضمان تكاتف الجهود والالتفاف حول الجسم النقابي، والدعوة لإجراء انتخابات نقابية حرة وديمقراطية، على أسس مهنية.

Canada

إنَّ المُسميات المُستخدمة وعرض المواد في هذا المنشور الإصدار لا تستتبع الإعراب عن أي رأي من قبل حكومة كندا.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان
Palestinian Center for Human Rights

غزة - شارع عمر المختار - عمارة قدادة - بجوار فندق الأمل
ص.ب 1328 تليفون وفاكس 2825893 / 2824776 08
Gaza - Omar El Mukhtar St., - Qadada Building - Near Amal Hotel
P.O. Box 1328 - Tel/Fax : 08 - 284776 / 2825893
Email : pchr@pchrgaza.org - web page : www.pchrgaza.org

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان
Palestinian Center for Human Rights

غزة - شارع عمر المختار - عمارة قدادة - بجوار فندق الأمل
ص.ب 1328 تليفون وفاكس 2825893 / 08 2824776
Gaza - Omar El Mukhtar St., - Qadada Building - Near Amal Hotel
P.O. Box 1328 - Tel/Fax : 08 - 284776 / 2825893
Email : pchr@pchrgaza.org - web page : www.pchrgaza.org